

الجامعة المستنصرية

الكلية: الآداب

القسم: الانثروبولوجيا والاجتماع

المرحلة الرابعة: فرع علم الاجتماع

المادة: علم الاجتماع القانوني

أستاذ المادة: أ.د. بشير ناظر حميد

تسلسل المحاضرة: ٢٠

أسم المحاضرة: الاتجاهات العامة للمذاهب القانونية الوضعية/ المذهب التاريخي

الى جانب الاتجاه الذي يقول بالقانون الطبيعي في تكوين مادة القانون ومضمونه، يوجد اتجاه آخر قوي يضم المذاهب الواقعية في الفقه التي تجمع على إنكار هذا القانون. وهو اتجاه يجذب عدداً متزايداً من الذين لا يؤمنون الا بالواقع الذي يمكن التحقق من وجوده بالملاحظة والتجربة، وسوف نعرض فيما يلي لأهم هذه المذاهب أو الاتجاهات:

(أ) المذاهب التاريخي

يعتبر المذهب التاريخي في مقدمة المذاهب التي أثرت تأثيراً واضحاً في الفكر القانوني اذ اولت اهتمامها الى دراسة مصادر القانون ومراحل نموه والاسباب التي ادت الى تغييره وتطوره، علاوة على اهتمامها بدراسة علاقة الفقه بالتنظيمات والمؤسسات الاجتماعية المختلفة متبعة في ذلك المنهج التاريخي. وقد ظهر هذا المذهب في القرن الثامن عشر في كتابات "مونتسكيو" وغيره الذي أكد اختلاف القوانين باختلاف البيئات فانه لم يظهر بصورة واضحة الا في القرن التاسع عشر على يد المدرسة التاريخية الالمانية وعلى راسها "سافيني وبوشتا" وبخاصة عندما تصدى "سافيني" لمحاربة الدعوة التي ظهرت في المانيا الى تقنين القانون الماني أسوة بما حدث في فرنسا عقب الثورة.

ويمكن تلخيص المذهب التاريخي في نقطتين أساسيتين:

الاولى: إنكار وجود القانون الطبيعي الذي لا يختلف باختلاف المكان ولا يغير بتغير الزمان. فالقانون كما يرى "سافيني" وغيره من زعماء هذا الاتجاه نتاج قوى الماضي والمؤثرات المختلفة

التي أثرت فيه على مر الزمن ومن هذه الوجهة فهو ليس من صنع قانون معين يضعه عن قصد، لكنه ناجم عن نمو المجتمع وتعبده البطيء خلال القرون الطويلة أي أنه ينمو تلقائياً في ضمير الجماعة نتيجة تفاعل العوامل التي تؤثر في المجتمع، بمعنى أنه من نتاج البيئة ونتيجة للتطور التاريخي. وإذا كان القانون ينشأ ويتطور على هذا النحو فهو يختلف بالضرورة من مجتمع لآخر، ويتغير في المجتمع الواحد من وقت إلى آخر.

الثانية: فهي أن هذا المذهب قد أولى القانون العرفي عناية خاصة، إذ يرى أنصاره أن العرف هو المصدر الأمثل للقانون. فالعرف باعتباره ما درج عليه الناس هو انعكاس للشعور الجماعي الناشئ عن تفاعل الظروف الخاصة بالمجتمع. وبسير في تطوره مع تطور هذا الشعور ليعبر دائماً عن أثر التفاعل القائم بين عناصر الحقيقة الاجتماعية جميعها.

وقد وجه النقد إلى المذهب التاريخي في عجزه عن التداخل لتطوير القانون ما دامت كل مهمة المذهب التاريخي هي تسجيل التطور التاريخي للقوانين المختلفة. كذلك فقد رأى البعض الآخر أن المذهب التاريخي قد بالغ في ربط القانون بالبيئة والقول بأنه ينشأ ويتطور تلقائياً دون ما تتدخل الإرادة المدبرة في هذا التطور. ففي هذا إغفال لجهد العقل البشري في تنظيم الحياة الاجتماعية.